



أصدر مجلس الإفتاء في المجلس الإسلامي السوري، فتوى يوضح فيها حكم شراء المسروقات، بعد تفشي ظاهرة السرقة وتفليس ممتلكات السكان والممتلكات العامة من المناطق التي تشهد حرباً ومعارك عسكرية.

وأكّد المجلس أن البضائع المسرقة أو المغصوبة مال حرام لا يجوز شراؤه ولا بيعه ولا تملكه، إلا لمن عرف بضاعته بعينها، أو أراد شرائها لإرجاعها لأصحابها، كما حذر من السرقة واغتصاب أموال الآخرين بوصفها من كبائر الذنوب التي توعّد الشرع فاعلها، ودعا من وقع في هذه المعاصي من الجيش الحر وغيره إلى أن يسارع للتوبة منها لما في ذلك من إحباط للجهاد وتشبّه بالشبيحة المجرمين، وخيانة للأمانة الموكلة إليهم.

وفيما يلي نص الفتوى بالكامل:



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

رقم المنشور: ١٣	نار ٢٩ الموافق ٢٩ رب ١٤٣٩ الميلادي
-----------------	------------------------------------

### حكم شراء المسروقات

**السؤال:** مشايخنا الكرام: تتعرض البلدات والمدن التي يحتلها النظام أو يسيطر عليها بسبب المصالحات لحملة سرقة وتعفيش لممتلكات السكان والممتلكات العامة، عادة ما يعرضونها للبيع بأسعار رخيصة في أسواق مخصصة بعد ذلك، فهل يجوز الشراء منها لتعويض ما فقدناه في الحرب أو السرقات؟ وكذلك سمعنا أنه وقعت سرقات في عدة مناطق في الشمال السوري فما هو حكم الشراء منها؟ علمًا أن أصحابها غير معروفين لرجوع إليهم؟

**الجواب:** الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد: فالبضائع المسرقة أو المغصوبة مال محرم لا يجوز شراؤه ولا بيعه ولا تملكه، إلا من عرف بضاعته بعينها، أو أراد شرائها لإرجاعها لأصحابها، وتفصيل ذلك كما يلي: **أولاً:** السرقة واغتصاب أموال الآخرين من كبار الذنوب التي توعد الشرع فاعلها، وغلظ عقوبته، قال تعالى: **﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوْا أَيْدِيهِمَا جَزَاءٌ بِمَا كَسَبُوا نَكَالًا مِّنَ اللّٰهِ وَاللّٰهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾** [المائدة: ٣٨] ، وإذا انضم إلى السرقة ترويغ الأمرين، واقتحام بيوتهم كان ذلك من الحرابة التي تستحق أقصى العقوبات. ويجب على من وقع في شيء من هذه المعاصي والموبقات من أفراد الجيش الحر وغيره أن يسارع إلى التوبة منها: فإنها تحبط الجهاد وتغضب الرّبّ تعالى، وتوجب العقوبة، قال صلى الله عليه وسلم: (من ضيق متنلاً أو قطع طريقاً فلا جهاد له) رواه أبو داود، بالإضافة إلى التشبه بالشبيحة المجرمين، وخيانته الأمانة الموكلة لهم بحفظ أرواح الناس وأموالهم.

**ثانياً:** المال المسرق أو المغصوب محرم، لا يجوز بيعه ولا شراؤه: لأنه ما زال في ملك صاحبه، ومن شروط صحة البيع أن تكون السلعة مملوكة للبائع، والمسروقات ليست ملكاً لمن سرقها ولا من انتقلت إليه، كما أن مالكها لم يأذن للسارق ببيعها أو التصرف فيها، ثم إن شراءها من هؤلاء اللصوص تعاون على الإثم والعدوان، وتشجيع للمجرمين على التمادي في سرقة الأموال واغتصاب الأماكن، وقد قال تعالى: **﴿وَلَا تَعَاْوَنُوا عَلٰى الإِثْمِ وَالْعَدْوَانِ﴾** [المائدة: ٢].

### ويستثنى من ذلك:

- ١- من وجد ما يملكه من بضاعة ومتاع سُرق منه بعينه، ولم يجد طرفة لاسترجاعه إلا بشرائه فيجوز له ذلك.
- ٢- من أراد شراء هذه البضاعة لتخلصها من السرقة، وإرجاعها لأصحابها، فيجوز له ذلك، ويكون ماجوراً على



حفظ مال أخيه المسلم وردَّ ما سرق منه.

**ثالثاً: المال المجبول الذي لا يُعرف مصدره لا مانع من شرائه إلا في حالتين:**

١- إن غلب على الظن بقرائن قوية أنه من المسروقات، فلا يجوز بيعه ولا شراؤه.

٢- المال المجبول الحال في بلده عمت فيه السرقات والفووضى، فيُغلب جانب المنع، تحرزاً من التعامل بالمسروقات المغتصبات الشائعة التي يصعب التمييز بينها وبين غيرها، ويُقتصر على التعامل فيما يعلم مصدره ومالكه.

**رابعاً:** من وقع في شراء شيءٍ من هذه البضائع المسروقة فيجب عليه أن يتوب إلى الله من ذلك، ولا يعود إلى مثل ذلك.

ومن التوبة أن يعيد هذه المسروقات أو المغصوبات إلى أصحابها، أو يسلّمها للجهات المسؤولة عن تلك المناطق ليقوموا بارجاعها لأصحابها.

وعلى تلك الجهات أن تسترد الأموال المسروقة لإيصالها لأصحابها بكل طريقة ممكنة، فإن لم يُعرف أصحابها مع استنفاد الجهد في البحث والسؤال عنهم فتصرف في وجوه الخير على المحتاجين والفقراة، مع تقدير وتوثيق ما يتعلّق بها من صفات وصور، فإن ظهر صاحبها بعد ذلك فتتكلّل بردَّ مثل تلك البضائع أو قيمتها.

وكذلك من اشتري مالاً يظنه حلالاً ثم ظهر أنه مسروق: فيعود المال لصاحبها، ويعود المشتري بالثمن على من باعه، أما ما خسره الشخص من أمواله بسب الحرب أو السرقة فهو من المصائب التي تستوجب الصبر، والاحتساب عند الله تعالى، ولا يجوز له أن يعوض ذلك بأخذ مال غيره، أو الشراء من المسروقات وما لا يُباح من الأموال.

وقد وقع على الفتوى من أعضاء المجلس السادة العلماء

١-الشيخ أحمد حمادين الأحمد	٨-الشيخ عبد العليم عبد الله
١٥-الشيخ محمد جميل صطفى	٩-الشيخ عبد المجيد البيانوني
٢-الشيخ أحمد حوى	١٦-الشيخ محمد الزحيلي
٣-الشيخ أسامة الرفاعي	١٧-الشيخ علي نايف شحود
٤-الشيخ أيمن هاروش	١٨-الشيخ عمار العيسى
٥-الشيخ تاج الدين تاجي	١٩-الشيخ عماد الدين خبقي
٦-الشيخ عبد الرحمن بكور	٢٠-الشيخ فايز الصلاح
٧-الشيخ عبد العزيز الخطيب	٢١-الشيخ موفق العمر